

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة عامة

تم تأسيس وتسجيل الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع. ("الشركة") كشركة مساهمة عمانية عامة في ٩ يناير ١٩٩٥ . وتم إرساء الشركة حق الامتياز لمشروع مكون من محطة كهرباء تتضمن ثلاث توربينات غازية تعمل بنظام الدورة المفتوحة بقدرة إجمالية ٩٠ ميجاواط في ولاية منح على أساس البناء، التملك ، التشغيل ونقل الملكية (BOOT) إضافة إلى شبكة ذات صلة من مرافق ربط ونقل الطاقة بنظام بناء ، تملك ونقل الملكية (BOT) . تم تشغيل المحطة في أكتوبر ١٩٩٦ .

في عام ١٩٩٩ تم إرساء امتياز توسعة محطة الكهرباء إلى الشركة لإضافة ١٨٠ ميجاواط . بدأ التشغيل التجاري لمشروع التوسعة في مايو ٢٠٠٠ .

العمليات

عملت محطة كهرباء منح بكل سلامة وكفاءة.

تضع الشركة السلامة في كل مناحيها من ضمن الأولويات . وقد أكملت محطة كهرباء منح عدد 90 يوماً خالية من الحوادث المضبغة للوقت منذ بداية هذه السنة ، الأمر الذي يمثل مجموع عدد ٧,٦٠٩ يوم عمل خالي من الحوادث المضبغة للوقت منذ بدء التشغيل.

قامت الشركة المتحدة للطاقة خلال فترة التقرير بتجهيز ٥٥٨,٧ جيجاواط ساعة من الكهرباء لتلبية طلب الطاقة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ، الأمر الذي يمثل ٨٣,٩٪ من سعة الطاقة الكهربائية الجاهزة في المحطة.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه فعلياً بطلب ١٣٩,٦ جيجا واط ساعة تمثل ٢٦,٦٪ من السعة المجهزة خلال الفترة.

النتائج المالية

سجلت الشركة خلال فترة الثلاثة اشهر الأولى من ٢٠١٧ أرباحاً صافية بلغت ٤٣١ (ألف ريال عماني) . وقد بلغت الأرباح الصافية عن نفس الفترة من العام السابق مبلغ ١٧٤ (ألف ريال عماني). وكما هو موضح في الفقرات اللاحقة فان الارتفاع في الأرباح الصافية للفترة الحالية يرجع في الأساس إلى انخفاض تكاليف الاهلاك.

أما الإيرادات البالغة ١,٩٦٢ (ألف ريال عماني) مقابل إيرادات نفس الفترة من العام السابق البالغة ٢,٤٨٦ (ألف ريال عماني) فهي متماشية مع التعريف المتفق عليها في اتفاقية المشروع .

انخفضت مصاريف التشغيل والإدارة بمقدار ٩ (ألف ريال عماني) حيث يرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض تكاليف تأمين مرافق ربط و نقل الطاقة (التي تم تحويلها الى الحكومة في نوفمبر ٢٠١٦) بمقدار حوالي ٥٦ (الف ريال عماني)، تم موازنه بالزيادة في تكاليف التشغيل و الصيانة بمقدار ٥٢ (الف ريال عماني).

أما الانخفاض في مصاريف الإهلاك بمبلغ ٨٠٦ (ألف ريال عماني) فإنه يرجع في الأساس الى اكتمال المرحلة الاولى من اتفاقية شراء الطاقة. تم اهلاك اصول المرحلة الاولى بالكامل بحلول ١٤ سبتمبر ٢٠١٦.

انخفضت تكاليف الفائدة بمبلغ ٧ (الف ريال عماني) بسبب التقليل من استخدام التسهيلات.

ان الارتفاع في صافي الربح أدى الى ارتفاع رسوم الضريبة بواقع ٤١ (الف ريال عماني).

ان الاختلاف في الأصول الثابتة يعود اساساً الى مصاريف الإهلاك للفترة.

أما الاختلاف في الحسابات و أرصدة دائنة أخرى فإنه يعود أساساً إلى مستحقات رسوم الإدارة لفترة ثلاثة اشهر حتى ٣١ مارس ٢٠١٧.

ان الإنخفاض في مخصص ضريبة الدخل في ٣١ مارس ٢٠١٧ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ يعود إلى دفع المستحقات الضريبية لعام ٢٠١٦ خلال الربع الأول.

إن الانخفاض في القروض قصيرة الأجل يعود الى عدم استخدام التسهيلات في الفترة.

وكما تم التوضيح خلال الجمعية العامة العادية السنوية للشركة التي عقدت بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٧ فإن بند توزيع الارباح و بند مكافأة مجلس الادارة لعام ٢٠١٦ لم تكن جزءاً من جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة السنوية حسب تعليمات الهيئة العامة لسوق المال. نقوم حالياً بمناقشة هذا الأمر مع الهيئة العامة لسوق المال و هيئة تنظيم الكهرباء لحل هذه المسألة .

مرتضى بن أحمد بن سلطان

رئيس مجلس الإدارة